● سيرة تنهيد

الشهيد أحمد الجعبري.. قائد أركان المقاومة

الوفاق / وكالات - "ما دام الصهاينة يحتلون أرضنا الفلسطينية فليس لهم سوى الموت أو الرحيل عنها"، بهذه الكلمات رسم الشهيد أحمد الجعبري، القائد التنفيذي لأركان كتائب القسّام، خريطة حياته الجهادية الطويلة، منتقلاً بين العديد من المهمات والمسؤوليات السياسية والتنظيمية والعسكرية في حركة حماس.

مسيرة الجهاد

بدأ المشوار الجهادي للقائد الجعبري مبكرًا، فاعتقله الاحتلال مع بداية الثمانينيات، ليمضي ١٣ عامًا في سجون الاحتلال بتهمة انخراطه في مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح خططت لعملية فدائية ضد الاحتلال عام ١٩٨٢م. خلال فترة سجنه التحق بصفوف حركة حماس، وساهم بعد خروجه من السجن مع الشيخ صلاح شحادة والقائد محمد الضيف في إعادة تشكيل كتائب القسام، ليعتقله جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة عام ١٩٩٨ مدة عامين بتهمة علاقته بكتائب القسام. تعرض القائد الجعبري للعديد من محاولات الاغتيال من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أبرزها تلك التي نجا منها بعد إصابته بجروح عام ٢٠٠٤، بينما استشهد ابنه البكر محمد وشقيقاه وثلاثة من أقاربه، بعد استهداف طائرات الاحتلال الحربية منزله في حي الشجاعية.

الدور في تأسيس كتائب القسّام

ومن العمل السياسي توثقت علاقة الشهيد بمحمد الضيف (القائد الحالي لأركان القسّام)، وبالمهندس الشهيد عدنان الغول وغيرهم، فبدأ بالعمل معهم على بناء الهيكل التنظيمي للجناح العسكري للحركة وحولها ممن عمل مجموعات الى ما يشبه الجيش النظامي، بالإضافة الى سعيه لتسليح عناصر الكتائب وتطوير قدراتهم العسكرية. وقد حرص على تعزيز الإمكانات المادية لتمويل المشاريع الاستراتيجية للمقاومة على مستويات أهمها التصنيع العسكري، فوفّر المواد الخام اللازمة للتصنيع وعمل على شراء الصواريخ والأسلحة النوعية، وساهم بتطوير شبكات الاتصالات وإمداداتها، كما كان له دور بارز في تأسيس دائرة الإعلام العسكري.

مهندس صفقة وفاء الأحرار

كان الشهيد ممن أشرفوا على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٦م خلال عملية "الوهم المتبدد"، واتهمه الاحتلال بالوقوف وراء العملية، وأطلق عليه "رئيس أركان حماس". أدار الجعبري ملف التفاوض غير المباشر مع الاحتلال في صفقة وفاء الأحرار بنفس طويل ورباطة جأش، وتوجت جهوده بإبرام صفقة تبادل أسرى أُفرج خلالها عن ١٠٢٧ أسيرًا فلسطينيًا على دفعتين مقابل الإفراج عن الجندي شاليط، في أبهى صورة لانتصار المقاومة على الاحتلال ليسجل إنجازًا غير مسبوق في تاريخها.

محاولات الاغتيال والاستشهاد

وبعد كل الإنجازات العسكرية والسياسية التي حققها الشهيد صار المطلوب رقم "١" بالنسبة للاحتلال واستهدفته بأربع محاولات اغتيال فاشلة. وفي ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ استهدف الاحتلال سيارته في غزّة بغارة جويّة أدت الى استشهاده.

تاريخ الصهاينة الدموي؛

٧٥ عاماً تنكيل وتهجير ومجازر منذ النكبة إلى الطوفان

الوفاق / وكالات - لا تكتفي سياسات الاحتلال الصهيوني بالسيطرة على البلاد ومواردها ومقدرات شعبها فحسب، بل تعمد دائماً إلى استخدام الأساليب الإجرامية من أجل تحقيق أبرز أهدافها: إحداث تغيير ديموغرافي وعرقي واجتماعي عبر إبادة السكّان الأصليين أو تهجيرهم، واستبدالهم بمستوطنين جدد. ومع مرور الوقت، تصبح هذه الأراضي "حقاً للمحتل"، وفلسطين وشعبها ضحية السياسة الصهيونية الاستيطانية، وأوضح نماذجها.

الإرهاب وجه "إسرائيل الحقيقي"

أوضحت سياسة الإبادة للشعب الفلسطيني الوجه الحقيقي الإرهابي لإسرائيل التي استخدمت على الدوام سياسة البطش وارتكاب المجازر لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية؛ وقد لخصت عبارة بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني "إن الوضع في فلسطين سيسوى بالقوة العسكرية" أهم المنطلقات الإستراتيجية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية وإسرائيل، وتنفيذ برامجها التوسعية في فلسطين والمنطقة العربية، فكانت المجازر المنظمة من قبل العصابات الصهيونية والجيش الإسرائيلي فيما بعد ضد أهل القرى والمدن الفلسطينية من أبرز العناوين للتوجهات الصهيونية والإسرائيلية، وخاصةً لجهة حمل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على الرحيل عن أرضهم وإحلال اليهود مكانهم.

العصابات الصهيونية نواة الجيش الإسرائيلي

لعبت العصابات الصهيونية دوراً كبيراً وبارزاً في بناء مشروعها. وعلى الرغم من الاختلاف في طرق عملها وحركتها، إلا أنها كانت متحدة في الهدف الذي رسمته، والمتمثل في إقامة ما تسمّيه "دولة إسرائيل"، لتكريس مشروع هذا الكيان الغاصب، الذي قام على جرائم هذه العصابات بحق أبناء الشعب الفلسطيني. وهي لا تزال قائمة ومستمرة حتى الآن على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولتنفيذ مشروعها الاحتلالي، وتكريس الاستيطان في فلسطين، عملت الصهيونية على تشكيل "جيش" خاص بها، بهدف تقوية الكيان الناشئ، والدفاع عنه. جيش" الاحتلال الإسرائيلي هو "الجيش" الوحيد في العالم الذي تشكل من العصابات الصهيونية، وأصبح إحدى القوى العسكرية الأكثر إجراماً وإرهاباً في المنطقة، وخوضاً للحروب، ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الوظيفة التهجيرية للمجازر الصهيونية

التدقيق في الأماكن التي ارتُكبت فيها المجازر على مدى عقدين، يؤكد وظيفة المجازر التهجيرية، حيث أن ٩٣٪ منها (٦٤ من أصل ٦٩ مجزرةً)، ارتُكبت في الأقضية الفلسطينية التي أصبحت تُعرف لاحقاً باسم "أراضي الـ٤٨"، أي الحدود "المعترف بها دولياً" للكيان المؤقت، والتي تمثل ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية. ٥٣ مجزرةً بين ١٩٣٦ و١٩٤٨، كانت كافيةً لقيام الكيان المؤقت وباعتراف دولي، بعد أن هجّرت الفلسطينيين إلى الداخل الفلسطيني (الضفة وقطاع غزة)، وإلى سوريا ولبنان بشكل خاص. كانت أكبر المجازر بحق الفلسطينيين في دير ياسين في ٩ نيسان ١٩٤٨، والتي تسببت بأكبر نكبة عرفتها فلسطين، فأخبار ما فعلته العصابات الصهيونية من فظائع وانتهاكات واغتصابات وبقر بطون الحوامل سبقت قدومها إلى قرى الجليل وكل مكان في فلسطين، اعتمدت هذه العصابات على تكتيك يقضي بترك منفذ للهرب، لمن استطاع من السكان أن يبقى على قيد الحياة، وإبلاغ القرى الأخرى بما حصل من فظائع، بهدف نشر الترويع في القرى الفلسطينية ودفع أهلها "للنجاة" بأنفسهم. ولكن لم تحقق لهم المجزرة الأولى ما كانوا يصبون إليه، فكانت مجزرة دير قاسم، والتي استشهد فيها عمال فلسطينيون عائدون من أعمالهم إلى القرية، بعد حصولهم على تطمينات من مسؤولين صهاينة بعدم التعرض لهم، فقرار منع التجول كان قد فاجأ الجميع وجاء بعد أن غادر العمال القرية. صحيح أن المجزرة لم تحقق أهدافها بتهجير أهالي كفر قاسم ومن حولها وخاصةً مع أنباء إنتصارات الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن منذ ذلك الوقت، لم يُخالف قرار منع التجول في الأماكن التي يحتلها الصهيوني. بعد مجزرة كفر قاسم، فقدت المجازر ميزتها في تفريغ القرى الفلسطينية ولاحقاً اللبنانية من سكانها، وبات هدف الصهاينة الإنتقام عبرها لخساراته المدوية.

لا قدسية ولا أمان مع المحتل الصهيوني

لم يتوقف ارتكاب المجازر الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، ففي العام ١٩٤٩، وبعد خروج الجيش العربي من لبنان، ارتكبت مجزرة حولا، والتي أعدمت فيها عصابات شتيرن ١٢٠ رجلاً وشاباً في بلدة حولا في جنوب لبنان، تتراوح أعمارهم ما بين ١٦- ٦٠ عاماً. وبدأت العصابات انتقامها من سكان القرية التي دعمت الجيش العربي وقدمت له ما يحتاجه.

ومنذ تأسيس الكيان الصهيوني وحتى العام ١٩٩٦ لم تتوقف المجازر الصهيونية في لبنان وفلسطين وسوريا وحتى في مصر، وخلال عملية عناقيد الغضب في عدوان نيسان على لبنان عام ١٩٩٦، ارتكب الصهاينة مجزرة قانا الأولى، حيث كان قد التجأ أهل الجنوب إلى مقر الأمم المتحدة، لأنهم تصوروا أنه مكان آمن لن يطاله القصف الصهيوني، ولكن كانت رسالة شمعون بيريز، الذي نال جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٩٤ مثالثة مع ياسر عرفات وإسحاق رابين، أن لا مكان آمن، ولا حتى مقر الأمم المتحدة. ولقن بيريز الأمم المتحدة واليونيفيل درساً لم ينسوه، ففي الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦، لم تقبل الأمم المتحدة فتح أبواب مقراتها من أجل استقبال الهاربين من قصف العدوان الهمجي أو حتى الجرحى او المصابين، خوفاً من ارتكاب الكيان مجازر جديدة في مقراته.

لذلك لا توجد قدسية أو مكانٍ أمن لا يمكن أن تطاله يد المجازر الصهيونية، لذا ليس غريباً ما حصل بمستشفى المعمداني وبعدها قصف ومجزرة الكنيسة الأرثوذكسية في غزة، في عملية طوفان الأقصى، لقد أراد الصهاينة المجرمون إبلاغ الجميع أنه لامكان آمن في غزة لا المستشفيات ولا دور العبادة المسيحية أو الإسلامية، ولا حتى مدارس الأونروا ولا أية مدرسة في غزة.

> كانت المجازر المنظمة للعصابات الصهيونية ضد أهل القرى والمدن الفلسطينية أبرز توجهات الكيان، لحمل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على الرحيل عن أرضهم وإحلال اليهود مكانهم

المجازر الصهيونية حقائق في الذاكرة

سلسة مجازر نفّذتها قوات الاحتلال بداية من أحداث النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وحتى اليوم، ارتكبت خلالها العديد من المجازر في القرى والمدن، وتعرض الآلاف من المدنيين الفلسطينيين «العُزّل» بمن فيهم النساء والأطفال للقتل.

وفي مجزرة استثنائية، أقدم جيش الاحتلال على استهداف مستشفى المعمداني في قطاع غزة، ليؤكد المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية، أشرف القدرة، أن الهجوم تسبب في مجزرة تهدف إلى إبادة النازحين والكوادر الطبية في المستشفى، وأدى إلى استشهاد أكثر من ٥٠٠ شخص وإصابة مئات آخرين.

ورغم محاولات الاحتلال الصهيوني إخفاء هذه المجازر والتستر عليها، تظل الشواهد التاريخية، مثل «المقابر الجماعية» وشهادات الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في ارتكابها، دليلا قاطعا على وقوعها.

العام ٢٠١٩، شهد إزالة فرق من وزارة الدفاع الإسرائيلية لمجموعات من الوثائق التاريخية، في محاولة لإخفاء أدلة النكبة والجرائم المرتكبة خلالها، فضلًا عن محاولة إخفاء شهادات من جنرالات الجيش حول قتل المدنيين وهدم القرى وطرد البدو خلال العقد الأول من تأسيس الدولة، وفقًا لتقرير نُشر في صحيفة «هآرتس» العبرية.

وفي عام ٢٠١٣، خلال أعمال ترميم تُجرى في مقبرة الكزخانة في مدينة يافا شمالي فلسطين، اكتشفت «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» وجود ستة مقابر جماعية تضم مئات من رفات وهياكل الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا خلال الأعوام ١٩٣٦ و١٩٤٨.

ووفقًا لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، فإن عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية خلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ تجاوز الـ٧٥ مجزرة، وراح ضحيتها أكثر من ٥ آلاف فلسطيني شهيد، بالإضافة إلى آلاف المصابين. كما وأفاد المركز في أحد تقاريره لعام ٢٠٠٩ بأن هذه المجازر كانت في ذروتها خلال الفترة من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨، المعروفة بالنكبة.

ختاماً يتبين لنا أن المجازر الصهيونية- الإسرائيلية لم تتوقف البتة قبل أو بعد قيام الكيان الصهيوني، حيث كانت من الأدوات الأساسية للحفاظ على إسرائيل وصيرورتها، خاصة أن مشكلة الأمن الإسرائيلي كانت -ولا تزال- الشغل الشاغل لأصحاب القرار في هذا الكيان الذي أقيم قبل أكثر من ٦٦ عاما خلت في ظروف دولية وإقليمية استثنائية. ولم ولن تكون المجازر الصهيونية التي ترتكب بحق المدنيين في قطاع غزة نهاية للمجازر الصهيونية، بل هي حلقة في سلسلة سياسات ثابتة في العقيدة الإسرائيلية لدفع الفلسطينيين إلى ترك أرضهم وتحقيق أهداف ديموغرافية وإستراتيجية.

● كتب اجتماعية

كتاب: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني

٦ الوفاق / وكالات

يسلط مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عبر إصداره هذه الكتاب الضوء على عدد من المجازر التي ارتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٢٠٠٩م.

ويركز الكتاب، على بعض المجازر، كمجازر عام ١٩٤٨م، ودير ياسين وقبية وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا، وجنين وغزة؛ نظراً لصعوبة الحديث عن كافة المجازر التي ارتكبها ويرتكبها الصهاينة بل لصعوبة حصرها، وهي المستمرة منذ أكثر من ٦٠ عاماً، وفق وصف الكتاب.

كما يتضمن العديد من الشواهد والأدلة من أقوال وأفعال تاريخية ومعاصرة، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجازر ليست حالة الاستثناء في الممارسات الصهيونية، لكنها حالة متعمّدة ومعتمدة تكاد تكون أقرب للسياسة، كما كان الحال في مجازر عام ١٩٤٨م، مع الإشارة إلى أن معظم مرتكبي هذه المجازر أفلتوا من العقاب البشري، بل وتبوأ عدد منهم مناصب قيادية في دولة الاحتلال. وأوضح الكتاب أن هدف المجازر الصهيونية كان منذ البدايات كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وترهيبه وترويعه، وتنفيذ عمليات تطهير عرقي تؤدي إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم، وتجبرهم فيما بعد على الاستسلام والقبول بالتسويات المجحفة بعدها.

ونشر الكتاب إحصائية حول تدمير ٥٣١ قرية فلسطينية وطرد سكانها، بينها ٢٧٠ هجرها سكانها بسبب هجوم عسكري مباشر، و١٢٢ طرد سكانها على يد قوات الاحتلال، كما وثق أكثر من ٢٠٠ جريمة حرب و٣٤ مجزرة ارتكبت ضد مدنيين أو أسرى خلال سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨م، منها ١٧ مجزرة أثناء الوجود البريطاني، و١٧ بعد الجلاء البريطاني عن فلسطين.

ويضمّ الكتاب تمهيداً قانونياً عن المجازر في القانون الدولي، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تتطرق إلى ممارسات القتل الوحشي وجرائم الحرب، مشيراً إلى عدم توقيع سلطات الاحتلال على عدد من الاتفاقات والمواثيق، إلى جانب عدم مراعاتها للكثير مما تنص عليه الاتفاقات التي وقعتها.

كما يقدّم تمهيداً معلوماتياً عن مجازر الاحتلال، يشير فيه إلى أن سنة ١٩٦٧م شكلت فاصلاً -وإن كان هشاً- بين مرحلتين؛ مرحلة كانت المجازر ترتكب فيها دون حساب، وكان التعتيم فيها ممكناً إلى حد كبير، ومرحلة باتت فيها ممارسات الاحتلال في متناول وسائل الإعلام، وتشكّل بالتالي تهديداً لصورة الكيان أمام الرأي العام العالمي.

ويتميز الكتاب بأسلوبه السلس، الذي يجمع بين الدقة والمنهجية العلمية، والصور والقصص المرافقة والمختارة بعناية، ليقدّم بذلك صورة وافية عن مجازر الاحتلال الصهيوني، وانتهاكه لحق الشعب الفلسطيني بالوجود على أرضه، وحقه في الحياة الكريمة، في وقت يتحدث فيه العالم أجمع عن حقوق الإنسان وصيانة كرامته وحريته وحقه في العيش بسلام في أرضه وبيته، ولكنه يصمّ آذانه عمّا يحدث للإنسان الفلسطيني.